

قضايا بحثية ٣ – الاسبوع الثاني

الإدارة العامة والفساد الإداري الواقع والمأمول

إعداد الطالبة/
ظي علي القحطاني
دكتوراه إدارة عامة

٢٠٢٦



ملخص أهم الأبحاث العلمية في موضوع الفساد الإداري والإدارة العامة

١) الدراسات النظرية في مفهوم الفساد الإداري وأسبابه

تظهر الأدبيات العلمية في مجال الفساد الإداري أن عدداً كبيراً من الدراسات ركّز على بناء الإطار النظري لمفهوم الفساد داخل الإدارة العامة، من حيث تعريفه وأشكاله وأسبابه البنيوية. وقد تناولت هذه الدراسات الفساد باعتباره ظاهرة تنظيمية مرتبطة بطبيعة الجهاز الإداري نفسه، خاصة في البيئات التي تتسم بالبيروقراطية المفرطة وضعف نظم الرقابة. كما ركزت على تفسير الفساد من خلال نظريات مثل نظرية الوكالة (Principal-Agent Theory) التي تفسر الفساد باعتباره نتيجة لانحراف الوكيل (الموظف العام) عن أهداف الموكل (الدولة أو المجتمع) نتيجة ضعف الرقابة وتضارب المصالح. وتشير هذه الدراسات إلى أن الفساد الإداري لا يرتبط فقط بالأفراد، بل يتغلغل في الهياكل التنظيمية عندما تغيب الشفافية وتضعف المساءلة. كما أكدت أن العوامل المؤسسية مثل ضعف الحوكمة، وغياب الشفافية، وتعقيد الإجراءات الإدارية تمثل بيئة خصبة لانتشار الفساد، وهو ما يجعل من الإصلاح الإداري ضرورة هيكلية وليس مجرد إجراءات سطحية.

ملخص أهم الأبحاث العلمية في موضوع الفساد الإداري والإدارة العامة

٢) الدراسات الميدانية حول واقع الفساد في المؤسسات الحكومية

ركزت مجموعة كبيرة من الأبحاث التطبيقية على قياس واقع الفساد داخل المؤسسات العامة باستخدام أدوات ميدانية مثل الاستبيانات والمقابلات وتحليل الوثائق. وقد أظهرت هذه الدراسات أن الفساد يتجلى في عدة صور أبرزها: الرشوة، المحسوبية، إساءة استخدام السلطة، وضعف الالتزام بالإجراءات القانونية.

كما بينت نتائج هذه الدراسات أن مستوى الفساد يختلف من قطاع لآخر، حيث ترتفع نسبته في القطاعات ذات التفاعل المباشر مع الجمهور مثل الخدمات العامة، في حين يكون أقل نسبياً في القطاعات ذات الطابع الفني أو الرقابي. وأشارت العديد من الدراسات إلى أن ضعف نظم الرقابة الداخلية، وعدم استقلالية الأجهزة الرقابية، يمثلان من أهم العوامل التي تفسر استمرار الفساد الإداري داخل المؤسسات الحكومية.

ملخص أهم الأبحاث العلمية في موضوع الفساد الإداري والإدارة العامة

٣) الدراسات التي تناولت الشفافية والحوكمة كمدخل لمكافحة الفساد

اتجهت الأدبيات الحديثة إلى التركيز على مفاهيم الحوكمة الرشيدة والشفافية باعتبارها أدوات رئيسية للحد من الفساد الإداري. حيث أوضحت الدراسات أن تعزيز الشفافية في الإجراءات الإدارية، وإتاحة المعلومات، وتبسيط الإجراءات، يسهم بشكل مباشر في تقليل فرص الفساد. كما أكدت هذه الدراسات أن تطبيق مبادئ الحوكمة مثل المساءلة، وسيادة القانون، والمشاركة، يؤدي إلى رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحسين الثقة بين المواطن والمؤسسة العامة. وبرز في هذا الاتجاه البحثي الاهتمام باستخدام التحول الرقمي والإدارة الإلكترونية كوسائل لتقليل التفاعل البشري المباشر الذي يعد أحد مصادر الفساد التقليدي.

ملخص أهم الأبحاث العلمية في موضوع الفساد الإداري والإدارة العامة

٤) الدراسات الاقتصادية التي ربطت الفساد بالتنمية والأداء المؤسسي

تناولت مجموعة من الدراسات العلاقة بين الفساد الإداري والتنمية الاقتصادية، حيث أثبتت أن الفساد يؤدي إلى تقليل معدلات الاستثمار، وإضعاف كفاءة الإنفاق العام، وزيادة التكاليف التشغيلية داخل المؤسسات. كما أوضحت أن الفساد ينعكس سلباً على جودة الخدمات العامة ويؤدي إلى تراجع الأداء المؤسسي بشكل عام.

وقد استخدمت هذه الدراسات نماذج كمية وتحليل إحصائي على مستوى الدول أو المؤسسات، وخلصت إلى وجود علاقة عكسية واضحة بين مستويات الفساد ومؤشرات التنمية والأداء المؤسسي. كما أشارت إلى أن الدول التي تطبق أنظمة رقابية صارمة وشفافة تحقق مستويات أعلى من الكفاءة الإدارية والنمو الاقتصادي.

ملخص أهم الأبحاث العلمية في موضوع الفساد الإداري والإدارة العامة

٥) الدراسات الحديثة حول التكنولوجيا والتحول الرقمي ومكافحة الفساد

في السنوات الأخيرة، ظهرت اتجاهات بحثية حديثة ركزت على دور التكنولوجيا والتحول الرقمي في مكافحة الفساد الإداري. وقد بينت هذه الدراسات أن استخدام الأنظمة الإلكترونية في تقديم الخدمات الحكومية يقلل من التلاعب البشري ويحد من فرص الرشوة والمحسوبية. كما أشارت إلى أن تطبيق أنظمة مثل الحكومة الإلكترونية، والذكاء الاصطناعي في الرقابة، يسهم في تعزيز الشفافية من خلال تتبع العمليات الإدارية بشكل آلي. ومع ذلك، أوضحت بعض الدراسات أن التحول الرقمي وحده لا يكفي إذا لم يُدعم بإصلاحات مؤسسية وثقافية داخل الجهاز الإداري.

أهم الاتجاهات البحثية في موضوع الفساد الإداري

- يركز هذا الاتجاه على أن الفساد الإداري هو نتيجة مباشرة لضعف المؤسسات، خاصة غياب الرقابة الفعالة وضعف سيادة القانون. ويهتم هذا الاتجاه بتحليل الهياكل التنظيمية وكيفية تأثيرها على انتشار الفساد، ويعتبر أن الإصلاح المؤسسي هو المدخل الأساسي لمكافحة الفساد.
- يُعنى هذا الاتجاه بدراسة سلوك الأفراد داخل الجهاز الإداري، حيث يفسر الفساد باعتباره نتيجة لعوامل نفسية وسلوكية مثل ضعف القيم الأخلاقية، أو ضعف الانتماء المؤسسي، أو تأثير البيئة التنظيمية غير المحفزة على النزاهة.
- ينظر هذا الاتجاه إلى الفساد باعتباره سلوكاً اقتصادياً عقلانياً ناتجاً عن تضارب المصالح وضعف الرقابة، حيث يقوم الأفراد بموازنة المكاسب والخسائر الناتجة عن السلوك الفاسد. ويركز على تحليل تكلفة الفساد وتأثيره على النمو والتنمية.
- وهو من الاتجاهات الحديثة التي تركز على دور التكنولوجيا في الحد من الفساد من خلال الأتمتة، والشفافية الرقمية، وتقليل التدخل البشري في الإجراءات الحكومية.

الفجوات البحثية في الدراسات السابقة

- تُظهر الأدبيات أن معظم الدراسات تناولت الفساد من زاوية واحدة فقط (اقتصادية أو إدارية أو سلوكية)، بينما هناك نقص واضح في الدراسات التي تجمع بين هذه الأبعاد في نموذج تحليلي متكامل، مما يحد من فهم الظاهرة بشكل شامل.
- رغم كثرة الدراسات النظرية في البيئة العربية، إلا أن الدراسات الميدانية التي تقيس الفساد بشكل علمي دقيق داخل المؤسسات العامة ما تزال محدودة نسبياً، خاصة تلك التي تعتمد على عينات كبيرة أو بيانات متعددة المصادر.
- كثير من الدراسات ركزت على الفساد كظاهرة مستقلة دون تحليل كافٍ لتأثيره المباشر على الأداء المؤسسي، مما يخلق فجوة في فهم العلاقة السببية بين المتغيرين.
- معظم الدراسات المتاحة هي دراسات مقطعية (Cross-sectional)، أي أنها تقيس الظاهرة في لحظة زمنية واحدة، بينما تفتقر الأدبيات إلى الدراسات التي تتبع تطور الفساد عبر الزمن.
- لا تزال هناك فجوة في استخدام أدوات تحليل متقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في دراسة الفساد الإداري، رغم أهميتها في الكشف عن الأنماط الخفية للفساد.

المرجع

بطيخ، م. ر. (٢٠٢٤). الإدارة العامة والفساد الإداري الواقع
والمأمول. Retrieved from

https://journals.ekb.eg/article_354481.html



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

